

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ;  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
ولائحته التنفيذية ;

وببناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية :

**قرر :**

### (المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة معالجة الصرف الصحي بأبيس الأولى بناحية خورشيد - قسم المنتزه بمحافظة الإسكندرية، والتي تقع بحوض الملاحة المستجدة نمرة (٧) بالقطعة ضمن (١١) بمسطح فدان واحد و٢٢ قيراطاً و٣,٦٩ سهم تقريباً، وذلك لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي .

### (المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمه لتنفيذ المشروع المشار إليه بالمادة السابقة، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي والكشف المرفق .

### (المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٧ مايو سنة ٢٠١٧ م) .

**عبد الفتاح السيسى**

## وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية  
بخصوص

استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ

محطة معالجة الصرف الصحي بأبيس الأولى - ناحية خورشيد - قسم المنتزه  
محافظة الإسكندرية

طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ،  
يتولى الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي تنفيذ محطة معالجة الصرف  
الصحي بأبيس الأولى - ناحية خورشيد - محافظة الإسكندرية .

تم الحصول على المستندات والموافقات اللازمة لاستصدار قرار منفعة عامة لنزع  
ملكية قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والتي تقع بحوض الملاحة المستجد نمرة (٧)  
قطعة ضمن (١) بمسطح فدان واحد و٢٢ قيراطًا و٣٦٩ سهم تقريرياً وهي كالتالي :  
 ١ - موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .  
 ٢ - كشف بأسماء المالك الظاهرين المعبد بمعرفة مديرية المساحة بالإسكندرية .  
 ٣ - موافقة المجلس التنفيذي لمحافظة الإسكندرية .  
 ٤ - قرار الاستيلاء رقم ١٥٣٩ لسنة ٢٠١٦

الأمر الذي يتطلب ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة  
عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف المالك الظاهرين والخرائط المساحية المرفقة  
لصالح الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية  
أ.م/ مصطفى مدبولى



90 cm. e.



الجريدة الرسمية